هوس الاعتراف بإسرائيل

د. محمد المجذوب*

في ١٩٩٣/٩/٩، وجّه ياسر عرفات إلى إسحاق رابين رسالةً أكد فيها التعهّدات التالية لمنظمة التحرير الفلسطينية:

- إنّ المنظمة تعترف بحق دولة إسرائيل في الوجود بأمن وسلام.

- إنّها توافق على قراريْ مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨.

- إنّها تلتزم بمسيرة السلام في الشرق الأوسط وبالمشاركة في إيجاد حل سلم ينهي النزاع بين الطرفين.

- إنّها تعلن وجوب تسوية جميع الوسائل المعلّقة عن طريق التفاوض.

- إنّها تتخلّى عن الإرهاب وعن كلّ أعمال العنف، وتتعهّد بتدارك أيّ انتهاك لهذه القوات واتخاذ إجراءات تأديبية ضدّ أيّ مخالف لها.

- إنّها تؤكد أنّ مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حقّ إسرائيل في الوجود، والمواد التي تتعارض مع التعهدات الواردة في هذه الرسالة، أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول.

وفي اليوم ذاته ردّ رابين على عرفات باقتضاب معلناً أنّه في ضوء تعهّدات المنظمة الواردة في الوسالة قررت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بالمنظمة بصفتها الممثل للشعب الفلسطيني وبدء مفاوضات معها في إطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

والمواد التي أصرّت إسرائيل ووافق عرفات على إلغائها من الميثاق الفلسطيني هي:

- فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب وحدةٌ اقليمية لا تتجزأ (المادة ٢).

- الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين (المادة ٩).

- تقسيم فلسطين في العام ١٩٤٧، وقيام إسرائيل، باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن (المادة ١٩).

- تصريح بلفور باطل، وكذلك صكّ الانتداب وما ترتّب عليهما (المادة ٢٠).

- الشعب الفلسطيني، معبّراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلّحة، يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً (المادة ٢١).

- الصهيونية حركة سياسية مرتبطة عضوياً بالامبريالية العالمية. وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها، فاشية نازية في وسائلها. إنّ اسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية... وهي مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع (المادة ٢٢).

- دواعي الأمن والسلم والحق والعدل تتطلّب من الدول جميعها أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرّم وجودها ونشاطها (المادة ٢٣).

* * *

إنّ الاتفاق الذي تمّ بين عرفات ورابين قد خرج من رحم التقصير أو التهاون الذي أصاب القيادات العربية منذ انحسار المدّ القومي وغياب المخططات الاستشرافية وترهّل العزيمة العربية. إنّه تجسيد واضح للانقسام أوالتشتت الذي يلفّ الوضع العربي العام. وهو لا ينطوي على ضمانات لقيام كيان فلسطيني مستقل؛ ولا يشير إلى بعض القضايا المهمّة، كالقدس، وحق العودة، ومسألة الاستيطان، وحرية الاتصال بين غزة وأريحا، وكيفية التوفيق بين مهمة الشرطة المحليّة ومسؤولية الجيش الإسرائيلي عن الأمن.

إنّ كل ما يهم إسرائيل من الاتفاق يكمن في انتزاع الاعتراف العربي بها لتكريس شرعيتها وتمكينها من السيطرة على مقدّرات المنطقة العربية والتلاعب بتاريخها وتراثها وثقافتها. فالاعتراف بالحركة الصهيونية، ثمّ بالدولة اليهودية في فلسطين، كان دائماً هاجساً (وأحياناً هوساً) لا يفارق مخيّلة الصهيونيين.

لقد كرّسوا، في البداية، جهودهم ومساعيهم لانتزاع الاعتراف بشرعية وجودهم من الدول الكبرى والأسرة الدولية. حتّى إذا ما نالوا مأربهم توجّهوا شطر العرب لاقناعهم، بمختلف الوسائل، بوجوب التسليم بحقّ اليهود في إقامة دولتهم «التاريخية» في أرض فلسطين.

*رئيس الجامعة اللبنانية، وعميد كلية الحقوق سابقاً.

وحاولوا، منذ قيام إسرائيل وانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة، اقتناصَ كلّ مناسبة لإيهام الدول العربية (وإيهام أنفسهم في الوقت ذاته) بأنّ اعترافها بإسرائيل قد تمّ فعلاً ولم يعدْ بوسعها التنكّر لهذا الواقع. فلم يوفّقوا في مسعاهم.

ففي العام ١٩٤٩ وقّعت إسرائيل اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية المتاخمة لفلسطين. وبعد التوقيع نشأ خلاف قانوني حول مضمون هذه الاتفاقيات، فسارعت إسرائيل إلى الادعاء بأنّ هذه الاتفاقيات تنهي فعلاً حالة الحرب بينها وبين الدول العربية، وأنّ مجرّد التوقيع على اتفاقية للهدنة يتضمّن اعترافاً متبادلاً (واقعياً إنْ لم يكن قانونياً) بين الأطراف المتنازعة، وأنّ الدول العربية الموقّعة على اتفاقيات الهدنة لم يعد لها أدنى حق في التمسّك بحقوق المحاربين والادعاء باستمرار حالة الحرب.

وكانت إسرائيل تأمل، بتركيزها على هذا التفسير الخاطئ، في اقناع الدول العربية بالتخلّي عن فكرة الحرب ودفعها إلى عقد صلح معها والاعتراف بها. غير أنّ هذه الدول، ومعها الجماهير العربية، أصرّت على التمسّك بحالة الحرب ورفض الاعتراف بالكيان الصهيوني الدخيل، مستندة في موقفها هذا إلى تعريف الهدنة في القانون الدولي العام، وتفسير مجلس الأمن الدولي لمفهوم الهدنة، ونصوص اتفاقيات الهدنة ذاتها، والطابع الخاص لحالة الحرب بين الجانبين العربي والإسرائيلي.

وعند انضمامها إلى الأمم المتحدة أخذت تزعم أنّ الانتساب إلى منظمة دولية واحدة يستتبع، حكماً، اعتراف كلّ عضو فيها ببقية الأعضاء الآخرين. ولكنّ غالبية الفقهاء تناهض هذا الاتجاه وتؤكد أنّ قبول دولة جديدة في المنظمة العالمية لا يؤدي، حكماً وآلياً، إلى اعتراف جماعي بها. فالدول التي تعترض على قبولها لا تُلزم بالاعتراف بها.

وبعد فشل هذه المحاولات تسرّبت إلى زعماء الصهيونية فكرة مفادها أنّ العرب لن يتخلّوا عن عنادهم بالطرق السياسية أو الدبلوماسية أو السلمية، وأنّ الوسائل القسرية أو الحربية هي وحدها الناجعة، لأنّ دحرهم عسكرياً سيجبرهم على الرضوخ للأمر الواقع والاعتراف بإسرائيل. وفي العام ١٩٥٥، خاض بن غوريون الانتخابات النيابية تحت شعار: «سنفرض الصلح على العرب بالقوة».

وشنّت إسرائيل على العرب حروباً، وأنزلت بهم هزائم، وكانت في كلّ مرة تنتظر على أحرّ من الجمر لحظة الانهيار والاعتراف. وكلّنا يذكر ما أعلنه موشي دايان بعد انتصاره في حرب ١٩٦٧، فقد روى أنّه لازم مكتبه علّه يتلقى من القاهرة مكالمة هاتفية تدعوه إلى توقيع معاهدة سلام تكرّس الاعتراف بوجود إسرائيل. ولكنّ انتظاره طال لأنّ الجماهير العربية اعتبرتْ أنّ خسارتها جولةً أو أكثر لن تغيّر شيئاً من نتيجة صراعها القومي والمصيري مع الصهيونية، وأنّ تصحيح المسيرة الثورية في المستقبل كفيلٌ بقلب موازين القوى لصالح أمّتها. ولاحظ المؤرخ البريطاني، آرنولد توينبي، آنذاك أنّ الكيان الصهيوني قد نجح في ثلاث حروب متتالية، إلا أنّه لم يستطع إرغام العرب على طلب الصلح.

* * *

وبقيت الجماهير والأنظمة العربية حتّى القبول بالقرار ٢٤٢ تسير جنباً إلى جنب في رفضها للوجود الإسرائيلي. وعندما وافقتْ بعض الأنظمة على هذا القرار بدأت هوّة الخلاف والتباعد تتّسع بينها وبين الجماهير.

وجاءت معركة أكتوبر ١٩٧٣ تقلب الموازينَ وترفع المعنويات العربية. وأدركت إسرائيل أنّ حلم الاعتراف الجماعي العربي بها قد يتلاشى، وأنّ مستقبلها قد يبقى على كفّ عفريت إنْ لم تتحرّك بسرعة وتتدارك أمر العزلة الخانقة التي بدأت تستفحل. وكانت مراكز التخطيط فيها قد دعت، منذ سنوات، إلى توجيه الجهود نحو مصر باعتبارها مركز الثقل والقوة في كلّ عمل عربي؛ فمن مصلحة إسرائيل تحييدها أو عزلها عربياً عن طريق إلغاء حالة الحرب وتبادل الاعتراف معها؛ فاعتراف مصر بإسرائيل، في رأي هذه المراكز، يساوي، من حيث الوزن والأهميّة والنتائج، اعتراف العرب أجمعين؛ وإذا أقدمت مصر على الاعتراف قلّدتها بقية الدول العربية.

واقتنع زعماء إسرائيل بالفكرة فطبّقوها خطوةً خطوةً، عملاً بتعاليم الساحر المكّوكي المتصهين، هنري كيسنجر. ونجحت المحاولةُ، وزار الرئيس السادات القدس المحتلة في العام ١٩٧٧. وأحدثت الزيارةُ وما تلاها من أحداث أعمقَ ثغرة في جدار الرفض العربي للوجود الصهيوني. وطُرح آنئذ سؤال عمّا إذا كان اعتراف الحكومة المصرية ملزماً للشعب المصري والأمّة العربية. وكان الجواب أنّ هذه المسألة لا يمكن أن تبحث على صعيد قانوني محض، لأنّ الصراع بين العرب والإسرائيليين ليس نزاعاً بين دولة ودولة، وإنّما هو صراع قوميّ تمثّل الأمّة العربية – بتاريخها الطويل وتراثها الحضاري وثقلها البشري وثرواتها الطائلة – أحد أطرافه؛ ولهذا فإنّه يصعب حلّه بالقوانين والقرارات والمؤتمرات والزيارات ومختلف الوسائل التي يشجّع القانون الدولي على اعتمادها.

* * *

إنّ التخلّي عن جزء من أرض الأمّة ليس عملاً من اختصاص

الحكّام أو الزعماء. إنّه من صميم صلاحيات الأمة. والتخلّي لا يصبح عملاً مشروعاً ومقبولاً إلا عندما توافق عليه الأمة بمحض إرادتها وكامل وعيها السياسي. ولهذا فكل اعتراف بحق الصهيونيين في احتلال أرض عربية هو خروج على إرادة الأمة.

وحتّى لو اعتمدنا في تحليلنا للاتفاق بين عرفات ورابين على أحكام القانون الدولي فسنجد عدة ثغرات.

أولاً - إنّ للاعتراف اليوم مكانةً خاصةً في القانون الدولي العام. والاعتراف بالدولة، كما عرّفه مجمع القانون الدولي، هو التصرّف الحرّ الذي يصدر عن دولة واحدة أو عدة دول للإقرار بوجود جماعة بشرية فوق إقليم معيّن، تتمتّع بتنظيم سياسي واستقلال كامل وتقدر على الوفاء بالتزاماتها الدولية. فالاعتراف يتمّ بين الدول، لا بين **دولة** من جهة و**منظمة** أو حركة أو حزب من جهة أخرى. ولهذا فإنّ اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل لا يمكن أنْ يُعتبَر - على صعيد الاحكام والعلاقات الدولية - اعترافاً متبادلاً بين شخصين من أشخاص القانون الدولي العام، ولا يستطيع بالتالي إلزامَ الدولة الفلسطينية (في حال قيامها) ولا إلزام الدول أو الأمة أو الجماهير العربية بالاعتراف بعدوّ اغتصب جزءاً من أرضها. ثمّ إنّ أحكام القانون الدولي تجيز للدول والشعوب عدم الاعتراف بدولة أو حكومة بسبب قيامها على العنف والإرهاب، أو بسبب رفضها الالتزامَ بالقرارات الدولية، أو بسبب قيامها على أسس ومبادئ تتعارض والقواعد أو المبادئ أو الأخلاق الدولية، أو بسبب احتلالها دولة أخرى أو جزءاً من إقليمها. لقد رفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في خريف العام ١٩٦٥، الاعتراف باستقلال دولة روديسيا الذي أعلنه المستوطنون البيض في ١١/ ١١ / ١٩٦٥ بسبب قيام هذا الكيان على التمييز العنصري. وفي خريف العام ١٩٧٦، دعت الجمعية الدول الأعضاء فيها إلى عدم الاعتراف بدولة «الترانسكاي» التي أنشأتها حكومة البيض في جنوب أفريقيا وفرضت عليها الالتزام بمبادئها العنصرية.

ثانياً - إنّ المنظمة اعترفت بحق إسرائيل في الوجود، أي بحق اليهود في وطن قومي أو دولة مستقلة في فلسطين، أي بتخلّي العرب والمسلمين عن كلّ فلسطين أو عن جزء منها. وكان من المفترض أن تعترف إسرائيل، بالمقابل، بحق الفلسطينيين في إقامة دولة أو وطن لهم فوق أرض فلسطين. ولكنّها اكتفت باعلان اعترافها بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطني. وهذا يعني أنّها اعترفتْ بالمنظمة كحركة سياسية تمثّل الفلسطينيين، دون الاعتراف بحقّهم كشعب في الاستقلال أوالسيادة، أو على الأقل في تقرير المصير.

ثالثاً - إنّ المنظمة ارتكبت خطيئة فاحشةً عندما أقدمتْ على إعلان اعترافها بإسرائيل وتعهّدت بنبذ الإرهاب وأعمال المقاومة قبل الانتهاء من المفاوضات، أو على الأصحّ قبل البدء بها رسمياً. لقد فعلتْ ذلك في وقت مازالت فيه إسرائيل تحتلُّ أراضي عربية وفلسطينية وتصرّ على اعتبار القدس الموحّدة عاصمة أبدية لها. إنّ جبهة التحرير الجزائرية لم تتوقف عن الكفاح المسلح إلا **بعد** انتهاء عملية التفاوض مع الحكومة الفرنسية والحصول على الاستقلال. وحركة المقاومة في فيتنام لم تلقِ السلاح إلا **بعد** التوصّل إلى الهدف ذاته. إنّ الاعتراف بالعدوّ قبل التفاوض يعني التخلّي عن أيّ مطلب أو شرط. ولمّا لم يتضمّن الاتفاق وملاحقه أيّ تعهّد من جانب العدوّ بقيام دولة فلسطينية مستقلة، أو بتوسيع منطقة الحكم الذاتي لتشمل الضفة والقطاع، أو بالإفراج عن المعتقلين، أو بإلغاء المستوطنات، أو بالتخلّي عن أهداف الصهيونية، فإنّ إسرائيل ستجد دائماً المبرّرات للتنصّل من أيّ وعد أو مطلب.

رابعاً - إنّ المنظمة، بقبولها الغموض المتعمّد أو المفروض على الاتفاق، قد زجّتْ نفسها في مأزق إزاء أكثر من جهة. ففي العام ١٩٧٤، اعترفت الجمعية العامة (ثمّ معظم أجهزة الأمم المتحدة) بمنظمة التحرير ومنحتها صفة المراقب وأقرّتْ لها بحق الكفاح المسلّح وحق تقرير المصير وحقّ الدفاع المشروع عن النفس. فكيف سيكون وضعها بعد توقيع الاتفاق؟ وفي العام١٩٨٨، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني قيام دولة فلسطين، فسارعت دول عديدة إلى إعلان اعترافها بهذه الدولة. فكيف سيكون موقف هذه الدول بعد تبخّر مشروع الدولة الفلسطينية وتحوّل المنظمة إلى مجرّد حركة سياسية في غزة وأريحا؟ والاتفاق لا يتضمن شيئاً عن حدود دولة إسرائيل ولا عن حدود دولة أخرى في فلسطين. فكيف سيكون ردّ المنظمة على أيّ تساؤل حول الحدود؟ وهل يحق لها الاعتراف بدولة لاتعرف حدودها؟

* * *

يبدو أنّ المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية قد أصابهم التعب أوالملل بعد سنوات طويلة من عدم الكفاح، فاختاروا إلقاء السلاح ومصافحة الأعداء، متناسين أنّ التسليم بالأمر الواقع لا يعني الاعتراف بالعدوّ وقبوله شريكاً نهائياً وشرعياً في الأرض والمصير، وأنّ عشرين صلحاً لا تعني قيام سلام دائم ومستمر بين فاجر ومظلوم.